المساواة بين الجنسين في التمثيل السياسي
دراسة مقارنة (الكويت ـ مملكة البحرين ـ الإمارات)

زهرا رضا شافعي

أ.د/ قدري محمود اسماعيل
أستاذ العلوم السياسية
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الأسكندرية

أ.م.د/ محمود خليفة ابراهيم
أستاذ العلوم السياسية المساعد
كلية التجارة – جامعة قناة السويس

ملخص البحث:

تواجه النساء في كلا من الكويت ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة لعدد من تحديات كبيرة أمام دخول عالم السياسة في عدد من الوظائف السياسية مثل محدودية تمثيلها سواء في المجالس التشريعية أو المجالس البلدية، وكذلك إقصائها من العمل والحماية الاجتماعية، وعدم قدرتها على التعبير بفاعلية ونشاط عن احتياجاتها ويتعرضن لخطر البطالة بشكل أكبر بكثير مقارنة بالرجال. **ويهدف البحث** إلى إجراء مقارنة بين كلا من دولة الكويت ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة على تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في التمثيل السياسي. ومن هنا **تعد المشكلة البحثية على النحو التالي،** فعلي الرغم من التقدم في سن التشريعات والسياسات الا انه تشهد كلا من الدول الثلاث محل الدراسة تقدماً بطيئاً في تمثيل المرأة سياسيا. وقد استخدمت الباحثة **المنهج الوصفي التحليلي،** حيث يضع الظواهر المختلفة في المقارنات بين الظواهر المشابهة، إلى يمكن تجميع البيانات المختلفة عن الفروق و المتشابهات بين تلك الظواهر، وهي أهم المميزات حيث تميز المنهج الوصفي التحليلي عن غيره من المناهج العلمية، و تعزز استخداماته في البحث العلمي بشكل كبير ولذلك اعتمدت الباحثة أيضا علي **المدخل المقارن** حيث يقوم بالمقارنة والقياس بين أوجه التشابه والاختلاف بين الثلاث دول، كما أنه يعد أداة من الأدوات الدراسية وحيث تسعى إلى استخراج المفاهيم الدراسية من النصوص المنهجية، معتمدة على التحليل الفكري والمعرفي القائم على معرفة أنماط الدراسات المختلفة.

الكلمات المفتاحية:التمثيل السياسي – المشاركة السياسية – المرأة – المساواة بين الجنسين.

Abstract:

Women in Kuwait, the Kingdom of Bahrain, and the United Arab Emirates face a number of great challenges before entering the world of politics in a number of political positions, such as their limited representation, whether in legislative or municipal councils, as well as their exclusion from work and social protection, and their inability to effectively and actively express their needs. They are at a much higher risk of unemployment than men. The research aims to make a comparison between the State of Kuwait, the Kingdom of Bahrain, and the United Arab Emirates in achieving the goal of gender equality in political representation. Hence, the research problem is as follows. Despite the progress in enacting legislation and policies, each of the three countries under study is witnessing slow progress in women's political representation. The researcher used the analytical descriptive approach, which puts different phenomena in comparisons between similar phenomena so that different data can be collected about the differences and similarities between those phenomena, which are the most important characteristics as the descriptive analytical approach is distinguished from other scientific approaches, and enhances its uses in scientific research. To a large extent, therefore, the researcher also relied on the comparative approach, as it compares and measures the

similarities and differences between the three countries. It is also a study tool that seeks to extract academic concepts from systematic texts, relying on intellectual and cognitive analysis based on knowing the patterns of different studies.

Keywords: Political representation - political participation - women - gender equality.

المقدمة:

ترتبط عملية المشاركة السياسية Political Participation بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات حيث تتجه نحو الديمقراطية ، إذ أصبحت المشاركة السياسية ظاهرة عميقة متأصلة في الحياة السياسية Political Life من خلال التعامل معها كأسلوب لإضفاء ثقافة السلم، والتسامح عبر وجود الاختلاف، والتنوع الحزبي، وحرية الاعتقاد، والتفكير وحرية التعبير في الرأي للأفراد، وللقوي السياسية، والاجتماعية المختلفة، واحترام الرأي الآخر والمعارضة. وتعتبر المشاركة السياسية حق كل مواطن في أن يؤدي دورًا معينًا في عملية صنع القرارات السياسية ، وهذا في أوسع معانيها، وفى أضيق المعاني فهي حق المواطن بقصد التأثير في عملية صنع القرار، سواء كان هذا نشاطًا جماعيًا أو فرديًا، وذلك ينعكس من بيئة النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء أكانت المعارضة أم المساندة، إلا أنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي وتنظيمها بما يتماشى مع مطالب الفرد والمجتمع(١).

ولقد أدي اندلاع انتفاضات ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١م إلى إعادة تقييم جميع الجوانب في السياسة، فكان العلماء مدفوعين إلى تعديل العديد من الافتراضات القديمة بشكل منهجي، إذ اكتسب النوع الاجتماعي والسياسي اهتمامًا متزايدًا بجهود كبيرة مكرسة لمكافحتها الاختلالات في المشاركة، ومع ذلك فإن الفجوة بين أبعد ما تكون عن الانغلاق والتناقضات المرتبطة بمشاكل الشرعية الحاسمة للديمقراطية(٢).

وفي هذا السياق، فإن المشاركة السياسية تؤكد على ضرورة العثور على نمط المشاركة غير المتكافئة بين الجنسين، وتمثل المشاركة السياسية عنصراً أساسياً في النظام الديمقراطي ، ووسيلة لتحقيق المساواة، ومن ثم، فإن مثل هذه التناقضات هي انعكاس للاختلالات في المجتمع وتعزيزها.

وتمثل المساواة بين الجنسين في الحياة العامة تحدياً كبيراً على المستوى العالمي، إذ لا تزال هناك العديد من الثغرات قائمة على الرغم من قيام الحكومات في مختلف أنحاء العالم، بتطبيق الكثير من الحلول المبتكرة، في مسعى لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتجد المرأة نفسها متأخرة عن الرجل في الوصول إلى المناصب القيادية ومراكز صنع القرار في الحياة العامة والاقتصادية ، بدءً من مستوى المجتمعات المحلية إلى المستوى العالمي، ويترتب على ذلك يبقى تحقيق المساواة بين الجنسين أمرا بعيد المنال، خصوصا على المستوى المهني في كلا القطاعين العام والخاص[٣].

وتعتبر زيادة الاستفادة من المواهب في الاقتصاد، والمجتمع مهمة لتحقيق النمو الشامل، وتشجيع القدرات الوطنية على التنافسية ، كما أن تكافؤ الفرص العامة والاقتصادية أمام كل من الرجال والنساء، هو أمر لابد منه للوصول إلى اقتصاد ومجتمع أكثر إنصافا واستدامة، وقد ثبت بأن تحقيق المساواة بين الجنسين في القطاع العام قد يساهم في انخفاض معدلات التفاوت بين الجنسين، كما أنه يدعم إلى حد كبير ثقة المجتمع في المؤسسات الحكومية. وغالبا ما تؤدي زيادة تمكين النساء في المناصب القيادية العامة إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي وإحداث تطورات إيجابية على صعيد الصحة والتعليم والبنية التحتية ، كما يمكن أن يكون لها أثر على النمو طويل الأجل.

أما في القطاع الخاص فقد وجد أن زيادة المساواة بين الجنسين تؤدي إلى زيادة التنافسية في سوق العمل ، وتعزيز مكاسب الإنتاجية، وإيجاد مجمع مواهب يمكن أصحاب العمل الاستفادة منه وفي الحقيقة، كانت هناك علاقة وثيقة بين تقليص الفجوة بين الجنسين في فرص العمل في القطاعين العام والخاص لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنميه، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ١٢%على مدى عشرين عاماً [٤].

وعند النظر إلى الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام نجد أن المرأة العربية عانت ولفترة طويلة بعيدة عن هذا المجال، حيث لم يسمح بالمشاركة السياسة للمرأة وتحديداً حقها التصويتي إلا في خمسينات وستينات القرن الماضي، ونفس الوضع عاشته إلى عدد الدول الغربية، ولكن في الوقت الذي تطورت فيه مشاركة المرأة السياسية في الدول الغربية، تأخرت المرأة العربية كثيرا في الحصول على العديد من الحقوق كالحق في الترشح، وظل ينظر إلى المرأة على أنها كائن غير سياسي، ولا يتم الاهتمام بها إلا في فترة الاستحقاقات الانتخابية من أجل الحصول على صوتها مع إقصائها من طرف الأحزاب وأيضا من طرف المنتخبين، ولم تتمكن المرأة من الوصول إلى مناصب مهمة في المجالس المنتخبة ولا في المراكز القيادية إلا مؤخرا، وهو ما ستحاول عدد من الدول العربية تجاوزه بالاعتماد على نظام الحصص أو ما يعرف بالكوتا بدول كالمغرب والأردن والعراق ومصر، وهي التقنية حيث سمحت للمرأة الدخول إلى المعترك السياسي، وفي هذا الأثناء سوف نقوم بتناول المشاركة السياسية في كلاً من الكويت والإمارات والبحرين على النحو التالي:

أولاً: المساواة بين الجنسين سياسياً في الكويت.

منذ زمن بعيد عرفت المرأة الكويتية بأنها لها دوراً كبيراً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية، فقامت المرأة الكويتية بتقلد عدة مناصب قياديه في الدولة منها منصب رئيس التحرير الصحف والمجلات الفكرية والثقافية، وكانت المرأة الكويتية أول امرأة تتقلد منصب رئيس الجامعة على مستوى المنطقة العربية، وتم تعين المرأة الكويتية كقاضية وبعد ذلك تم تعين عدد كبير من المحاميات، وقد كان للمرأة الكويتية سجلاً كبيراً حافلاً بالإنجازات خاصة فيما يتعلق بحصولها على حقوقها السياسية والاجتماعية فمنذ ثلاثين عاماً قامت الكويت بتدوين اسم أول شهيدة كويتية قدمن أرواحهن خلال الاحتلال العراقي لدولة الكويت عام ١٩٩٠م في مشهد مؤثر لم يعرف التفرقة الكبيرة بين الرجل والمرأة [٥].

وعند النظر إلى مشاركة المرأة سياسياً في الكويت نجد أن البرلمان الكويتي أقر في عام ١٩٧٣م بالسماح للمرأة بالإدلاء بصوتها في الانتخابات التشريعية، ولكن هذا القرار تم إلغائه بسبب الضغط الكبير الذي قامت به الجماعات المحافظة حيث تم رفض عدة قوانين في عامي ١٩٨٥م، ١٩٨٦م، وبعد الحرب العراقية الإيرانية بدأ العديد من النساء يطالبن بالاعتراف بجهودهن وحيث تمثلت في الاعتراف بجهودهم، وفي عام ١٩٩٣م تم تعين أول امرأة في منصب سفير في الخليج العربي، وفي عام ١٩٩٦م أضربت العديد من النساء من ضمنهم ٥٠٠ امرأة عن العمل لمدة ساعة من الزمن، للتوضيح عن مدى اظهار حقهم في الاقتراع، وتم إلغاء البرلمان بعد ست شهور[٦].

وفي انتخابات عام ٢٠٠٣م أنشأت النساء في الكويت عدة مكاتب اقتراع مزيفة وحيث سمحت لمئات النساء الادلاء بأصواتهم لمرشحين ومرشحات حقيقين، وفي عام ٢٠٠٥م نالت المرأة الكويتية حقوقها السياسية وتبوأت عدة مناصب سياسية في السلطتين التشريعية والتنفيذية، ففي عام ٢٠٠٥م حصلت المرأة الكويتية على حق التصويت والترشح للانتخابات فكان هذا العام مليئاً بالإنجازات حيث أدى إلى إحداث تغيير كبير في مكانة المرأة الاجتماعية والسياسية، وأصبحت المرأة وزيرة ووكيلة وزارة ومديرة جامعة وسفيرة وتم انتخابها لعضوية مجلس الأمة، بالإضافة إلى خوضها تجارب ناجحة في القطاع الخاص، وتمكنت من حجز مواقع متقدمة دولياً وإقليمياً من خلال رئاستها وإدارتها للعديد من الشركات الاقتصادية الكبيرة، وتم تصنيفها من أهم الشخصيات على مستوى العالم.

وفي عام ٢٠٠٩م تم انتخاب أربعة نساء في مجلس الأمة، وتبوأت أربعة مرشحات مقاعد البرلمان ضمن الانتخابات العامة من أصل خمسين مقعد، ولم تحصل المرأة إلا على نسبة ٨% من مقاعد البرلمان، وفي انتخابات ٢٠١٣م لم يتم انتخاب أي امرأة إطلاقا في عضوية البرلمان، وفي عام ٢٠١٤م قدمت أخر امرأة منتخبة استقالتها في عام ٢٠١٤م، أما بالنسبة لانتخابات ٢٠١٦م ترشحت أكثر من ٣٣ امرأة لدخول ميدان العمل البرلماني، ولكن الشعب الكويتي لم يختار أياً منهما، ولم تنجح المرأة في الدخول لعضوية مجلس الأمة إطلاقا فأصبح البرلمان الكويتي برلماناً رجالياً بالمعنى الكلمة بعد أن قامت

المرأة الوحيدة بمغادرته، وأصبحت دولة الكويت هي البلد العربي الوحيد الذي يخلو برلمانه من النساء وذلك في عام ٢٠٢٠م.

وقام وزير الدفاع الكويتي في عام ٢٠٢١م بإصدار قراراً ينص على السماح للنساء الكويتيات الالتحاق بالخدمة في الجيش الكويتي، ويعتبر هذا القرار نقلة نوعية في تاريخ الكويت قبل ذلك كان الأمر مقتصراً على السماح للنساء بالعمل في التخصصات المدنية(٧).

- **الدور السياسي للمرأة في الدستور الكويتي**

تحظى المرأة باهتمام كبير في الدستور الكويتي، فنجد أن المرأة الكويتية تتمتع بنصيب كبير من الحقوق، حيث عملت التشريعات بكافة أنواعها سواء كانت قوانين ولوائح أو قرارات قد اهتمت بحقوق المرأة، حيث تضمنت رفع التمييز وتأكيد المساواة بين الجنسين في كافة المجالات سواء في التعليم والصحة والسكن والعمل والتأمينات الاجتماعي، كما اتخذت الدولة التدابير اللازمة لإقرار الحماية القانونية للمرأة من حيث تشكيل حقها في التقاضي ونيل حقوقها الشرعية وتشديد العقوبات الجزائية للاعتداءات حيث تقع عليها، كما أن جميع مؤسسات الدولة سواء الحكومية منها أو الأهلية لا تفرق بين الرجل والمرأة سواء العمل في القطاع العام الخاص بل على العكس من ذلك فإن قانون العمل في القطاع الخاص قد ميز المرأة تمييزاً إيجابياً عن الرجل بأن منحها مزيد من الحقوق حيث تتفق مع طبيعتها من حيث تخفيض ساعات العمل وعدم الاشتغال في الأعمال الشاقة(٨).

فمثلا لم يأتِ الدستور الكويتي على ذكر حقوق المرأة تخصيصاً أو تسمية، إذ لم تُذكر مفردة "المرأة " في جميع مواد الدستور الكويتي، فبدت حقوق المرأة في الكويت تدور في فلك الإطار النظري العام لحقوق المواطن وحقوق الأفراد وحرياتهم العامة. وقد أشارت المادة ٨ في الباب الثاني من الدستور، الذي تحدث عن المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي بالقول: "تصون الدولة دعامات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص

للمواطنين". وأوضحت المادة ٩ّ من الباب ذاته على أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها، ويقوي أواصرها، ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة". ولعل المادة ٢٩ من الدستور الكويتي، اقتربت أكثر من اعتبار المرأة شريكاً فاعلًا في المجتمع الكويتي، حين تناولها الدستور في الباب الثالث الذي تضمن الحقوق والواجبات العامة معبراً في ذلك بقوله "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين". كما نصت المادة ٣٠ من الدستور الكويتي على أن "الحرية الشخصية مكفولة"، وضمنت المادة ٤١ّ أن "لكل كويتي الحق في العمل واختيار نوعه، والعمل واجب على كل مواطن، تقتضيه الكرامة ويستوجب الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه".

حصلت المرأة الكويتية على حق التصويت والترشح للانتخابات في عام ٢٠٠٥، لقد كان عاماً تاريخياً في مجال تمكين المرأة في الكويت، حيث أدى إلى تغييرٍ في مكانة المرأة الاجتماعية والسياسية. وبعد أربع سنوات، تم انتخاب أربع نساء في مجلس الأمة. ومع ذلك، لم تشهد المرأة هذا المستوى من التمثيل في الهيئة التشريعية الكويتية منذ انتخابات ٢٠٠٩. ومع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في الخامس من كانون ديسمبر/الأول، تعمل المرشحات بجدية لضمان تمثيل المرأة في مجلس الأمة.

لطالما تم الاعتراف بالمرأة الكويتية كرائدة لها صوت مسموع في المجالات الاجتماعية والسياسية والفكرية والثقافية طوال تاريخ بلادها. وكانت أول امرأة عربية تتقلد منصب الرئيس لإحدى الجامعات من الكويت، وذلك في جامعة الكويت، كما عملت الكويتيات في رئاسة تحرير الصحف الكبرى والمجلات ووسائل الإعلام المتعددة. وبعد ما بُذل مؤخراً من جهود وتعيين قاضياتٍ لأول مرة في تاريخ الكويت، تسعى المزيد من النساء لتقلد مناصب رفيعة بالنيابة العامة الكويتية، كما بدأ عدد أكبر من المحاميات في الظهور. وكل هذه الخطوات حيث اتخذتها الكويت لمساندة المرأة

وتمكينها في مجموعة متنوعة من المجالات تأتي في إطار تنفيذها للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.[٩]

كما حقق حصول المرأة على حقوقها الانتخابية نوعاً من إحقاق المساواة مع الرجل، دون أن يتعداه إلى باقي الحقوق السياسية، ولعل ما يؤكد ذلك، أنه وبالرغم من مرور أكثر من عقد من الزمن على حصول المرأة الكويتية على حقوقها السياسية، إلا أن عدد النساء في البرلمان الكويتي مازال ضئيلا وآخذاً بالتناقص. ونعتقد أن سبب ذلك يعود إلى انعدام قدرة المرأة الكويتية الحصول على باقي الحقوق السياسية الأخرى كسلة متكاملة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت أول مشاركة فاعلة للمرأة في الانتخابات الوطنية في العام ٢٠٠٩، حيث تمكنت المرأة الكويتية من الحصول على أربعة مقاعد في البرلمان بعد منافسات صعبة. كما أسفرت الانتخابات الوطنية حيث أجريت في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٦ عن حصول امرأة واحدة فقط على مقعد في البرلمان، مما يضع الكويت في مؤخرة التصنيف العالمي[١٠].

كما أن عدد النساء اللواتي قررن الدخول في العملية الانتخابية كمرشحات قد شهد تناقصاً مطرداً، إذ بلغ ١.١١٪ في عام ٢٠٠٦، ليعود إلى ٥.٢٪ في عام ٢٠١٣. ولم يتعد عدد المرشحات في انتخابات ٢٠١٦ الخمس عشرة مرشحة من أصل مئتين وسبعة وثمانين مرشحاً. الأمر الذي يعكس تطوراً طفيفاً في إطار مشاركة المرأة الكويتية في الانتخابات.[١١] ووفقا للانتخابات الأخيرة عام ٢٠٢٢ لاختيار ٥٠ نائباً لمجلس الأمة كان من بين ٣٠٥ مرشحين بينهم ٢٢ امرأة، وسط حالة من التفاؤل بمرحلة جديدة لتمثيل المرأة.

وأظهرت النتائج النهائية بعد فرز الأصوات عودة التمثيل النسائي وسجلت نتائج فرز صناديق الدائرتين الثانية والثالثة عودة النائبتين عالية الخالد (٢٣٦٥ صوتاً) والوزيرة السابقة جنان رمضان بوشهري (٤٣٢١ صوتاً)، بعد أن غابتا عن مجلس ٢٠٢٠ لأول مرة منذ عام ٢٠٠٨[١٢].

شكل رقم (١) نسبة المقاعد حيث تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (%) – الكويت وفقا لبيانات الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة البنك الدولي

المصدر: بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة البنك الدولي [١٣]

- **<u>تقييم وضع المساواة بين الجنسين فى دولة الكويت (انتقادات للمساواة بين الجنسين فى دولة الكويت)</u>**

رغم أن الدستور الكويتي قد نص في المادة ٢٩ على أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية ومتساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين إلا أن الواقع يعكس غير ذلك في ظل وجود قوانين سنها المشرع الكويتي ميزت بين الرجل والمرأة على أساس الجنس ومنها قانون الجنسية رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩فقد نص في المادة (٢) على أن يكون كويتيا كل من ولد في الكويت او في الخارج لأب كويتي مستبعدا المرأة الكويتية من منح جنسيتها لأبنائها أسوة بالرجل وبالتالي استند القانون على حق الدم من جهة الأب

دون أي قيد أو شرط أما حق الأم فمقيد بشروط حيث نص في المادة الثالثة منه على حقها في منح جنسيتها لابنها إذا كان مجهول الاب أو لم يثبت نسبه لأبيه، بالإضافة إلى أن المنح هنا يخضع لسلطة تقديرية من وزير الداخلية [١٤].

وكذلك الحال في الفقرة (٢) من المادة (٥) وحيث اشترطت لابن المرأة الكويتية المتزوجة من أجنبي من أن يحافظ على الإقامة إلى بلوغه سن الرشد إذا كان أبوه أجنبيا أسيرا، أو طلق أمه طلاقا بائنا، أوو توفي عنها وهنا يشترط مرور فترة زمنية هي ٥ سنوات وأي١٢ يعطي الحق لوزير الداخلية بسلطته التقديرية، كما أن المادة (٨) من ذات القانون أعطى الحق للرجل بمنح جنسيته لزوجته الأجنبية دوت أن يعطي هذا الحق للمرأة الكويتية.

ومما سبق نجد أن هذا القانون يتعارض في عدد من مواده مع الفقرة (٢) من المادة (٩) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة والمتحفظة عليها دولة الكويت باعتبار أن مسألة الجنسية هي مسألة سيادية من وجهة نظر الحكومة، كما أن حرمان المرأة الكويتية المتزوجة من أجنبي الحق في منح الجنسية لأبنائها آثار بالغة حيث أن الأبناء لا يستطيعون الحصول على الحق في ميراث، والدتهم في الأموال غير المنقولة كالعقارات، والسبب هو عدم السماح لأجنبي بالتملك في الكويت، وعلى الرغم من السماح لأبنائها بشغل عدد من الوظائف العامة ، وقبولهم في السلك العسكري وفي وزارة الداخلية إلا أن رواتبهم أقل من زملاءهم من المواطنين في نفس العمل[١٥].

وأصبحت ظاهرة العنف الأسري ظاهرة في المجتمع الكويتي دون سبل وطرق ناجعة لحلها، حيث أن الفاعل يقوم بالاعتداء، وهو مطمئن كل الاطمئنان بعدم محاسبته، بسبب الصورة النمطية السائدة في المجتمع العربي بشكل عام، ولعدم تبني الحكومة الكويتية لتشريع واضح ومحدد لتجريم أعمال العنف الأسري ، ولخوف الضحية من تقديم بلاغ، كما أن عدم وجود التشريع الملائم لردع المعتدين وعدم وجود الملاذ الآمن زاد من تفاقم وحدة هذه المشكلة [١٦].

وترى الباحثة أن على الرغم من أن مواد الدستور الكويتي نصت على "عدم التمييز بين الرجل والمرأة" ، وإعطاء للمرأة كافة حقوقها مناصفة بالرجل إلا أنه في حقيقة الأمر كان البرلمان الكويتي ذكورياً إلى حد ما، ويرجع ذلك بسبب الثقافة الخاطئة ضد المرأة حول موضوع تمثيل المرأة.

ثانياً: التمثيل السياسي للمرأة في مملكة الإمارات العربية المتحدة.

بدأ تمكين المرأة Women Empowerment في دولة الإمارات العربية المتحدة UAE في ٨ فبراير ١٩٧٣م عندما انعقد أول اجتماع نسائي في الإمارات العربية المتحدة ومن ثم تأسيس جمعيات مماثلة في الإمارات، ومن ثم تنفيذ الإمارات العربية المتحدة عدد من المبادرات من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة في الإمارات، وأصدرت الحكومة في ديسمبر ٢٠١٢م قرار إلزامي للمرأة الإماراتية في مجالس إدارة الهيئات والشركات والمؤسسات الاتحادية.

وتشغل النساء بنسبة ٦٦% من وظائف القطاع العام باعتبارها وظائف القطاع العام فهي أعلى النسب في جميع أنحاء العالم ٣٠% وهو ما يشغل مناصب قيادية عليا مرتبطة بأدوار صنع القرار، إذ تشارك المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة بنشاط في القطاع الخاص في الأدوار المختلفة وهو ما يتضمن دور رواد الأعمال والمديرين وفقًا لتقرير آخر تم النشر في نوفمبر ٢٠١٥ وهناك ٢١ ألف امرأة عاملة في الإمارات(١٧).

وتتمتع المرأة في دولة الإمارات بحقوق متساوية في الموارد الاقتصادية فضلًا عن الوصول إلى ملكية الأراضي، وغير ذلك من اشكال الملكية، والخدمات المالية والميراث والموارد الطبيعية والتحكم فيها، وذلك وفقًا للقوانين الوطنية، وهو ما يمثل صاحبات الأعمال ١٠% من إجمالي القطاع الخاص في الإمارات العربية المتحدة وهو ما يديرون في مشاريع تزيد قيمتها عن ٤٠ مليار درهم ويشكلون ١٥% من أعضاء مجالس إدارات الغرف التجارية والصناعية (١٨).

وفي عام ٢٠١٦م كان من بين الوزراء في حكومة الإمارات تسع نساء تتولى الوزيرات الحقائب الجديدة الخاصة بالتسامح والسعادة والأمن الغذائي والمائي وكانت

وزيرة الدولة لشؤون الشباب في تولي المنصب في أوائل عام ٢٠١٦، وتعتبر مشاركة المرأة في مجلس الوزراء الإماراتي من بين الأعلى في العالم، وهو ما يعكس المكانة القوية حيث توصلت إليها الإمارات، وهو ما يمكن الإمارات العربية المتحدة ، وتعزز الإدماج السياسي للجميع، وتوزيع الوظائف في المؤسسات الحكومية طبقًا للجنس فالمرأة تشكل نحو ٦٦% في القوى العاملة في القطاع العام ٣٠% من النساء في الأدوار القيادية و١٥% تتمثل في الأدوار التقنية والأكاديمية من خلال الحقائق المتعلقة بالمرأة في الإمارات[١٩].

- **المرأة في انتخابات مملكة الإمارات العربية المتحدة**

يتمثل وجود النساء في المجلس الوطني الاتحادي ٢٠١٩ وفقًا للعديد من التوجيهات من قبل رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ومن ثم تشغيل المرأة الإماراتية بنسبة ٥٠% من مقاعد المجلس الوطني الاتحادي ، تتمثل تلك الخطوة في النهج المستقبلي، الذي يهدف إلى تحقيق التمكين الكامل للمرأة الإماراتية، وهو ما يضمن مشاركة المرأة الكاملة، والفعالة حيث تكافؤ الفرص، من أجل القيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية.

- **المرأة في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي ٢٠١٥م لمملكة الإمارات العربية المتحدة**

في عام ٢٠١١م اجازت حكومة الإمارات العربية، لغير المواطنين وهو ما يشكلون ٨٠% من سكان البلاد والتصويت لأول مرة فيما يخص توسيع المجمع الانتخابي وتشكلت مقاعد نساء ما يقرب من ٤٦% من الناخبين، تتمثل انتخابات المجلس الوطني الاتحادي اتي تم إجرائها في ٣ أكتوبر ٢٠١٥ إذ كانت المرشحات بالغ عددها ٧٨ مرشحة أي ما يعادل ٢٣.٦%. وقد انتخبت سعادة الدكتورة أمل القبيسي رئيساً للمجلس الوطني الاتحادي، مما يجعلها أول امرأة لرئاسة المؤسسة البرلمانية على المستوى الإقليمي[٢٠].

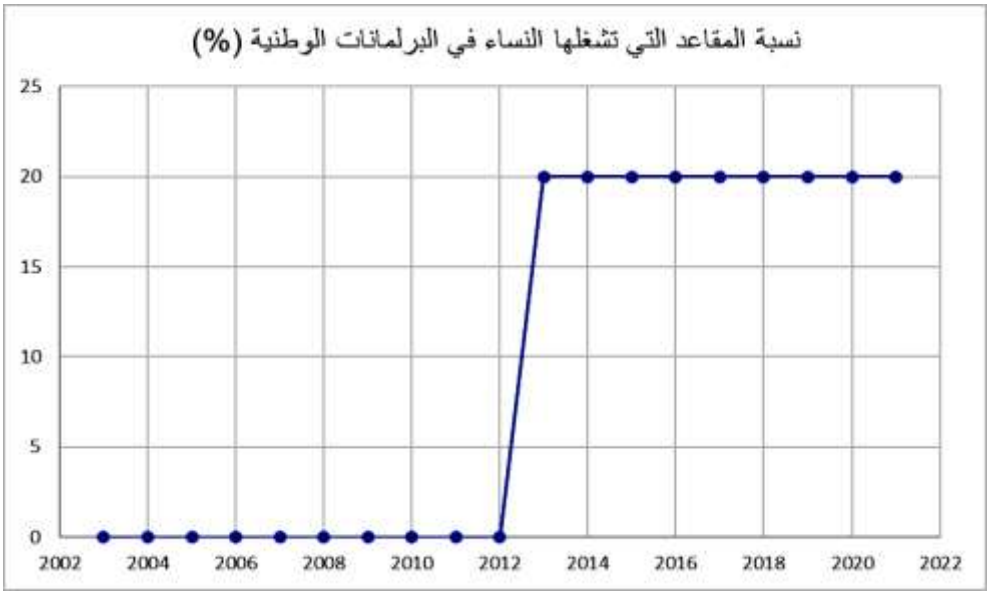

شكل رقم (٢) نسبة المقاعد حيث تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (%) – الإمارات العربية المتحدة وفقا لبيانات الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة البنك الدولي

المصدر: بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة البنك الدولي [٢١]

ذكر تقرير الاتحاد البرلماني الدولي International Parliament Union Report لعام ٢٠٢١ أن نسبة البرلمانيات في المجلس الوطني الاتحادي البالغ أعمارهن ٤٥ عاما أو أقل تبلغ ٥٢.٥%.

وقال التقرير إن نسبة البرلمانيات اللاتي أعمارهن ٣٠ عاماً أو أقل ٢.٥%، بينما تبلغ نسبة النائبات البرلمانيات البالغ عمرهن ٤٠ عاماً أو أقل ٢٠%، والنائبات البرلمانيات البالغ عمرهن ٤٥ عاماً أو أقل ٣٠%.وأشار التقرير إلى أن الإمارات تقع في المرتبة الثالثة عالمياً بالنسبة لتمثيل المرأة في البرلمان من بين ١٩٢ برلماناً دولياً تم تصنيفها وفق نسبة مشاركة المرأة للعام الجاري، كما أشار التقرير إلى أن ١٤ عضوة في المجلس الوطني الاتحادي وبنسبة ٧٠% ما بين عمر ٢١ إلى ٥٠ عاماً،

في حين ٦ عضوات في الشريحة العمرية ما بين ٥١ إلى ٦٠ عاماً، لتكون أصغر البرلمانيات في المجلس هي هند حميد خليفة العليلي[٢٢].

وحظي العمل البرلماني في عهد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رحمه الله رئيس الإمارات السابق، برعاية واهتمام وتوجيه ترجمة للبرنامج السياسي الذي أعلنه عام ٢٠٠٥، لتمكين المجلس الوطني الاتحادي UNC ، والذي تضمن عددا من المرتكزات من ضمنها: التعديل الدستوري رقم "١" لسنة ٢٠٠٩، وتعزيز مشاركة المرأة عضوة وناخبة، وتنظيم انتخابات لعضوية المجلس وحيث جرت خلال الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠١١ و٢٠١٥ و ٢٠١٩، وحيث تم خلالها زيادة أعداد الهيئات الانتخابية من ما يقارب من سبعة آلاف عام ٢٠٠٦ في أول تجربة انتخابية، إلى ٣٣٧ ألفا و٧٣٨ عضوا عام ٢٠١٩ لتشهد زيادة تصل إلى ٥٠.٥٨%، كما تضمن قرار الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رحمه الله رئيس دولة الإمارات السابق برفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس إلى "٥٠ في المائة" منذ الفصل التشريعي السابع عشر[٢٣].

على الرغم من توسع الهيئة الانتخابية شمل المزيد من الناخبات، إلا أن تمثيل النساء بصورة سياسية، لايزال ناقصًا في المجل الوطني الاتحادي في نوفمبر ٢٠١٥ إن التساؤل فيما يخص قدرة المجلس الوطني الاتحادي على إجراء تغييرات اجتماعية وتعطل التقاليد الإماراتية القديمة وهو ما يكون للعائلات المالكة والسيطرة الثقيلة على قرارات المشرعين وهو ما أدى إلى انتقاد المجلس الوطني الاتحادي بسبب الترويج لحقوق المرأة على الرغم من الشروع في الإصلاح القانوني الجوهري [٢٤].

وتعتبر الافتقار إلى الشفافية في العملية السياسية في الإمارات العربية المتحدة وتحديد مقدار التأثير حيث تتمتع بها عضوات المجلس الوطني الاتحادي على السياسة والتشريعات وتشجيع شفافية الدولة وضرورية في تقييم مقدار السلطة الممنوحة لممثلي المجلس الوطني الاتحادي المنتخبين وأدوار المرأة في الحكومة والتدابير المناسبة لتحسين المساواة بين الجنسين في الإمارات العربية المتحدة[٢٥].

وتشكل النساء ٣٠% من السلك الدبلوماسي حيث ينشغل ٢٣٤ منصبًا و٤٢ يعملن في بعثات في الخارج و٧ سفيرات إذ بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة في تعيين النساء كسفيرات وذلك منذ عام ٢٠٠٩م، إن ما قامت به هيئة الأمم المتحدة UN للمرأة في المساواة بين الجنسين Gender Equality وتمكين المرأة والترحيب بالتوجيهات ومن ثم رفع نسبة تمثيل المرأة الإماراتية في المجلس الوطني الاتحادي UNC إلى ٥٠%، تتمثل خطوة كبيرة إلى الأمام وتحقيق المساواة بين الجنسين ، وتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مع وجود آثار مباشرة تعمل على مشاركة المرأة على نطاق واسع في صنع القرار الوطني.

وقامت الإمارات بجعل نفسها رائدة في المنطقة، مع العمل على تمثيل المرأة في المناصب على مستوى العالم، واتخاذ القرارات بصورة أكثر تنوعيه، ورساله قوية للعديد من الفتيات، وهو ما يمكنهن من القيادة، لم يكن إشارة الإمارات العربية المتحدة UAE بتحقيق التوازن بين الجنسين، في مجل الوزراء وفي عدد من القطاعات، ومن ثم الاهتمام بقضايا المرأة على الصعيدين الوطني والدولي[٢٦].

تمكنت المرأة من بلوغها أعلى المناصب الحكوميةفي القطاع الحكومي والقطاع الخاص ودعم المرأة الإماراتية، والنهوض بقضايا المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي ،وتعزيز القضايا فيما يخص النوع الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ومن ثم الاستفادة من البرامج التطوعية فيما يتم الاحتياج إليه مساعدات إنسانية في كلًا من إفريقيا وآسيا.

يبذل الاتحاد النسائي العام بما يتضمن المبادرات الهادفة إلى تحقيق أهداف المرأة في القضاء، والتمثيل الدبلوماسي، وهو ما يساعد على تغيير المجتمع ورفع مكانة دولة الإمارات، بصورة إقليمية ودولية ودعم المكانة كنموذج يمكن المرأة، وذلك مع حماية الدستور لحقوق المرأة المتساوية، وهو ما يصدر عن دولة الإمارات بشأن المرأة حيث هي من أفضل الممارسات، حيث تقود الدولة، لتعزيز المساواة بين وحقوق المرأة في

المنطقة، يتمثل الوضع بصورة إيجابية على مستقبل المرأة الإماراتية، والدوافع الخاصه بالعمل وتحقيق الوطن وتمثيل ذلك بامتيازات على الساحة العالمية.

إن اتخاذ القرار المنصفة الإدارية من أجل النهوض وهو ما يتم بصورة مقبولة القطاع الحكومي في المشاركة الاقتصادية والقطاع الخاص بالإداريات والتنفيذيات إذ تشكل المرأة الإماراتية نحو ما يملك ٥% من القطاع الخاص ومن ثم المستويات العليا[٢٧].

- **حقوق المرأة في دستور مملكة الإمارات العربية المتحدة**

ضمن الدستور الإماراتي حقوق المرأة، وأقر مبدأ المساواة بينها، وبين الرجل، بما يتناسب وطبيعتها، وأقر بحقها في التعليم ، وشغل الوظائف، والحصول على المساعدات ، والمزايا الاجتماعية والصحية، وشغل الوظائف الحكومية ، وفيما يلي سوف نستعرض سياسات دولة الإمارات لتحقيق المساواة بين الجنسين ، حيث وضعت دولة الإمارات سياسات وقوانين، ومبادرات خاصة، لحماية المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في كافة جوانب المجتمع ، ومن أبرز الإنجازات في هذا المجال:

- قرار مجلس الوزراء عام ٢٠١٢م بإلزام المؤسسات بوجود العنصر النسائي في مجالس إدارات الجهات الحكومية ، الاتحادية والمحلية.
- لقد قامت سمو الشيخة "فاطمة بنت مبارك"- رئيسة الاتحاد النسائي- العام (الرئيس الأعلى لمؤسسة التنميه الأسرية)، ورئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، بإطلاق عدد من الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لتمكين المرأة ، وتعزيز دورها في المجتمع محلياً وإقليمياً، منها:الاستراتيجية الوطنية National Strategy لتمكين، وريادة المرأة في دولة الإمارات UAE ٢٠١٥م-٢٠٢١.
- اعتماد مجلس الوزراء في مايو ٢٠١٥م تشكيل "مجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين" في جميع ميادين العمل، من أجل المساهمة لـ دعم مكانة "دولة الإمارات" محليا ، وتقليص الفجوة بين الجنسين، وتحقيق التوازن بينهما في مراكز صنع القرار

Decision Making Centers، تحقيقا لـ "رؤية الإمارات " بأن تكون ضمن أفضل ٢٥ دولة في "مؤشر التوازن بين الجنسين" في عام ٢٠٢١.

- إطلاق مؤشر -"التوازن بين الجنسين"- في الجهات بهدف وضع آليات واضحة، ومعايير محددة تجعل هناك رصد التقدم المحرز في هذا المجال- وفق الخطط - حتى يرعاها المجلس.
- ابراز واصدار دليل "التوازن بين الجنسين" في القطاعين (العام والخاص)
- تقديم مساعدات مالية Financial Assistance شهرية، لتحقيق الرفاه الاجتماعي للأرامل Social welfare of widows، والمطلقات ، والمهجورات من النساء، والمواطنات المتزوجات من الأجانب.
- التعليم بدون رسوم في المدارس الحكومية ، والكليات ، والجامعات ، والعمل على تكافؤ فرص الوصول إلى كل المستويات التعليمية، والتدريب المهني بشكل مماثل للرجل[٢٨].

التمكين السياسي للمرأة في مملكة الإمارات العربية المتحدة:

منذ العام ٢٠١٨م كانت نسبة المرأة في العمل الحكومي ٦٦ % من بينهن الآتي:

١. ٣٠% من العاملين بالسلك الدبلوماسي،

٢. ٢٩.٥% من التشكيل الوزاري، حيت تحتل تسعة مناصب وزارية،

٣. ٢٠% من عضوية المجس الوطني الاتحادي UNC، وستصل هذه النسبة الى ٥٠% .

استراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل تمكين المرأة سياسيا:

أطلقت سمو الشيخة "فاطمة بنت مبارك" رئيسة الاتحاد النسائي العام الاستراتيجية الوطنية National Strategy لتمكين وريادة المرأة Women Empowerment في دولة الإمارات العربية المتحدة UAE ٢٠١٥-٢٠٢١، تقدم

الاستراتيجية الوطنية -إطار عمل للقطاع الحكومي-، والخاص، ومؤسسات المجتمع المدني لوضع خطط تشغيل، تساهم في ان دولة الإمارات في مقدمة الدول الأكثر تقدماً في مجال تمكين المرأة وريادتها.

تتضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠١٥-٢٠٢١ أربع أولويات أساسية هي:

- العمل على حفظ الاستدامة من حيث الإنجازات، حيث تحققت للمرأة الإماراتية، والاستمرار في تحقيق المزيد من المزايا لها.
- العمل على النسيج الاجتماعي وتحقيقه، وتماسكه، من خلال، تكامل الأدوار بين الرجل والمرأة، لبناء مجتمع قوي ومتماسك قادر على مواكبة التغيرات المستجدة.
- تقديم أساسيات الحياة الكريمة، والآمنة، والرفاه الاجتماعي، وبأعلى جودة للمرأة.
- تنمية روح الريادة والمسؤولية ، وتعزيز مكانة المرأة الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية.

مناصب المرأة في الحكومة الاتحادية[٢٩]:

لقد شمل مجلس الوزراء، لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ٩ وزيرات من مجموع الوزراء، وتتعامل الوزيرات مع المحافظ الوزارية، كالتسامح والسعادة والشباب والأمن الغذائي والمائي، وخير مثال ودليل على ذلك تولي "شما بنت سهيل" - منصب وزيرة الشباب- (وهي في سن الـ ٢٢ عام) لتكون بذلك من أصغر وزيرة تتولى "وزارة الشباب" في دولة الإمارات العربية المتحدة UAE وفي العالم.

لقد سجلت مشاركة المرأة Women Participation في مجلس الوزراء- لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة- أعلى المعدلات في العالم-، الأمر الذي يوضح المكانة الريادية حيث وصلت إليها جراء خطة التمكين، والاشراك السياسي للمرأة في الحكومة.

تحتل المرأة ٤٦.٦% من إجمالي القوة العاملة وتعمل في نحو ٦٦% من وظائف القطاع العام، منها ٣٠% في مراكز دعم اتخاذ وصنع القرار، و١٥% في الأدوار التقنية والأكاديمية[٣٠].

المرأة الإماراتية تعمل في التمثيل الدبلوماسي لدولة الإمارات العربية المتحدة:

لقد شغلت المرأة الإماراتية (مناصب دبلوماسية) في وزارة الخارجية والتعاون الدولي، وإلى عام ٢٠١٩ فقد بلغ عدد النساء الإماراتيات في "السلك الدبلوماسي والقنصلي" في مقر الوزارة ٢٣٤ عضوة، بالإضافة إلى ٤٢ من النساء العاملات في "السلك الدبلوماسي" في البعثات الخارجية وقد وجد ٧ سفيرات في "السلك الدبلوماسي" في (وزارة الخارجية والتعاون الدولي) لدولة الإمارات العربية المتحدة UAE.

استراتيجية التوازن بين الجنسين لدولة الإمارات ٢٠٢٦[٣١]:

- **أهمية تطبيق دليل التوازن بين الجنسين لدولة الإمارات العربية المتحدة**

تعكس رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة UAE تطوير التوازن بين الجنسين، كأداة لتمكين، ومشاركة الرجل والمرأة معا، كما سعت دولة الإمارات لتصبح واحدة من ضمن أفضل دول العالم، ويتضمن ذلك تحقيق مشاركة كاملة، وعادلة للرجال والنساء، في مؤسسات الدولة، ومنها تولي المناصب القيادية ، مراكز دعم واتخاذ القرار ، وكانت رؤية الإمارات ٢٠٢١ بمثابة دعوة للشروع في اتخاذ إجراءات، عملية لبناء مجتمع به هوية، ويعد التوازن بين الجنسين "أداة هامة" لتحقيق ما تصبو إليه الدولة، وتعزيز المؤشرات حيث تعزز من قوة الدولة، ومن رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة.

مؤشر التلاحم المجتمعي: يتعلق هذا المؤشر عن مدى "التلاحم المجتمعي" بين الأفراد في دولة الإمارات العربية بالاعتماد على المحاور التالية: التماسك الأسري، التعليم والثقافة ، العدالة، الأمن، المشاركة والانتماء الوطني، ان كل تقدم منجز سيسفرفي تطبيق التوازن بين الجنسين عن تعزيز روح الانتماء إلى الوطن لدى الرجال

والنساء بشكل متساو، كما سيكون لهذه العوامل مؤثرات على جميع المحاور المختلفة حيث تندرج تحت مفهوم "التلاحم المجتمعي"[٣٢].

مؤشر السعادة: حيث يتم تقييم هذا المؤشر عن طريق تطور حياة الأفراد وسبل المعيشة والرفاهية، ويتوقف شعور الأفراد، بالسعادة، والرضا في حياتهم بالاستناد على مستوى دخل الفرد ، متوقع متوسط العمر الصحي ، والدعم الاجتماعي، والكرم وانعدام الفساد، وحرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة، ويعمل التوازن بين الجنسين على زيادة الدعم، وتعزيز السعادة، لدى جميع الموظفين في مكان العمل، ويمنح الرجال والنساء الحرية في اتخاذ القرارات، حيث تؤثر بشكل مباشر على حياتهم الشخصية.

ان رؤية الإمارات لعام ٢٠٢١ حددت عدد من المؤشرات، و يمكن من خلالها قياس مدى تطبيق التوازن بين الجنسين وذلك عن طريق قياس:

- تولي المرأة لمناصب قيادية عليا.
- تمثيل المرأة في كل من المجالات التقنية والمتخصصة.
- أماكن عمل مهيئة لدعم التوازن بين الجنسين

ان مؤشرات التوازن بين الجنسين تكون قابلة للتطبيق من ضمن مؤسسات القطاعين العام والخاص، (على حد سواء)، سيتم أولا تطبيقها في الهيئات الاتحادية، ثم الجهات المحلية، ومن ثم تطبيقها داخل مؤسسات القطاع الخاص وستحمل مدراء كل مؤسسة المسؤولية عن مراقبة، ومتابعة، عمليات التقدم، والوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها.

- **المعوقات السياسية أمام المرأة في دولة الإمارات**

وجد تمثيل المرأة بشكل ملحوظ في العديد من المجالات المهنية، إلا أن نسبة مشاركتها جاءت متأخرة في المجالات ألاخرى، وفي المناصب القيادية، وتواجه الكثير من النساء

مجموعة من التحديات في محاولة الموازنة بين العمل، والمسؤوليات، الملقاة على عاتقهن تجاه الأسرة، ويعد تعامل مثل هذه المشاكل مهم جداً لإنجاح التوازن بين الجنسين، وغالبا ما تعتبر المرأة أساس التركيز عند العمل على تحقيق التوازن بين الجنسين، نظرا لتمثيلها المتفاوت في القوة العاملة، مقارنة بالرجل، إن تمثيل الرجل، خصوصا في المجالات ذات الحضور النسوي مثل التمريض ، والتعليم الأساسي، والخدمه الاجتماعية Social Services، وغيرها، هو جزء مهم من تحقيق التوازن بين الجنسين، ويعتبر مهم لإيجاد بيئة عمل متنوعة، وشاملة، وأكثر تنافس، وبذلك، يحاول هذا الدليل دعم المؤسسات في تمكين الرجال والنساء، على حد سواء للمشاركة على نحو فعال في كافة القطاعات ، بما فيها تلك القطاعات Sectors حيث يطغى عليها حضور الرجال أو النساء، بطريقة أكثر توازن ومن خلال العمل لتحقيق التوازن بين الجنسين، فإنه يمكن تلبية احتياجات وأولويات جميع العاملين في أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة ، ولكي يتم تحقيق ذلك يتطلب القيام بتعزيز السياسات والقوانين والبرامج والخدمات والممارسات والإجراءات المراعية للنوع الاجتماعي ، وسيؤدي تنفيذ ما سبق إلى خلق مؤسسات أفضل، تمتلك قدرة أكبر على الإسهام في نهضة الدولة ، وتحقيق قدر أكبر من الرفاهية المجتمعية(٣٣).

ثالثاً: المساواة بين الجنسين سياسياً في مملكة البحرين.

لقد تمتعت المرأة في البحرين بمكانة كبيرة، وتلك المكانة، والأهمية نابعة من الدستور البحريني، الذي كفل للمرأة مجموعة من الحقوق والحريات ، حيث ضمن الدستور للمرأة المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية متضمنا حقوق الانتخاب والترشح والاقتراع والتعبير عن الرأي في مناخ ديمقراطي سليم، ودعم الدولة دور المرأة في التوفيق بين واجباتها نحو أسرتها، ودرها نحو خدمة وبناء المجتمع ، وتتضمن النصوص الدستورية جق المرأة في المشاركة بمختلف أنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع مراعاة "الشريعة الإسلامية"، حيث تأتي ممارسات المرأة لدورها في حدود إطار الدين ولكون مملكة البحرين دولة مسلمة وتدين بـ "الدين الإسلامي".

وترسخت حقوق المرأة في مملكة البحرين عن طريق مجموعة من القوانين حيث تضمن "حقوق المرأة" في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث عملت السلطة التشريعية في دولة البحرين على اصدار التشريعات، حيث كان لها :دور كبير في حفظ حقوق المرأة: مثل قانون الأسرة وقانون الحماية من العنف الأسري.

لقد وقعت مملكة البحرين الى اتفاقية "سيداو" للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢ لترسخ مبدأ "احترام المرأة" وتمتعها بحقوقها دون أي تمييز، بسبب الجنس، أو الدين أو العرق ، وفي إطار المساواة بين الجنسين Gender Equality ودعم حقوق المرأة، تجدر الإشارة إلى "المجلس الاعلى للمرأة" الذي تم انشاءه من أجل دعم وتمكين المرأة، وتعزيز الفرص، وتكافؤها في جميع الجوانب الحياتية العملية والاجتماعية، وليكون "المجلس الأعلى للمرأة" هو الأساس لدى جميع الجهات الرسمية Official Institutions فيما يتعلق بشؤون المرأة، ويكون له سلطة ابداء الرأي وأخذ الأمور المرتبطة بمركزها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، واقتراح السياسات العامة وتطويرها في مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية[٣٤].

وكان للمرأة البحرينية دور فعال في مسيرة الإصلاح والتنميه المستدامة ودعم مقدرات الدولة من خلال:

- استحواذها على مقاعد في البرلمان بمجلسي النواب والشورى، وأيضا حصولها على مقاعد في مجلس الوزراء، وفي الهيئة والسلطة القضائية وتولت منصب قاضية.
- تمثيلها المشرف وحضورها القوي في السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة UN ومجلس التعاون الخليجي.
- دورها الفعال في المجتمع المدني من خلال الجمعيات النسائية والأهلية.

– نفاذها لسوق العمل ومساهمتها بشكل فعال في العمل وشكلت نسبة مهمة من القوى العاملة الوطنية.

- **المشاركة السياسية للمرأة في دولة البحرين**

انطلق برنامج المشاركة السياسية للمرأة منذ بدء الانتخابات في عام ٢٠٠٢ وتمثل ذلك في التدشين الذي أطلقته صاحبة السمو الملكي رئيسة المجلس الأعلى للمرأة الشيخة "سبيكة" من خلال عدد من الزيارات الميدانية والجولات، حيث عملت على مقابلة عدد كبير من النساء في مقار الجمعيات النسائية، والمساجد، والمآتم ،وجميع المناسبات، وعملت على ايضاح أهمية دور المرأة في تنمية المجتمع Society ومدى أهمية الدور الذي تلعبه في عملية المشاركة والتنميه السياسية [٣٥].

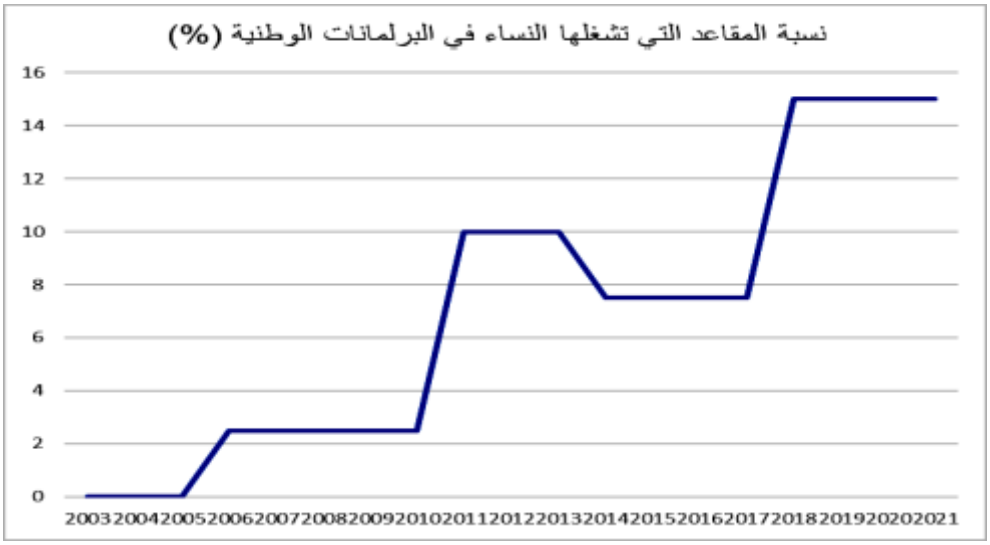

شكل رقم (٣) نسبة المقاعد حيث تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (%) – Bahrain وفقا لبيانات الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة البنك الدولي

المصدر: بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة البنك الدولي[٣٦]

ووفقا للانتخابات الأخيرة في مملكة البحرين عام ٢٠٢٢استطاعت ١١ سيدة بحرينية استطعن أن يفزن بثقة المصوت والناخب البحريني من خلال صناديق الاقتراع ، وهو يعد الرقم الأعلى في تاريخ الانتخابات النيابية والبلدية حيث فزن بثمانية مقاعد في القبة البرلمانية (مجلس النواب) ليسهمن برفع نسبة التمثيل النسائي إلى ٣٠% .

- **الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية**

تتضمن الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢)[٣٧] خمس محاور تسهم في ضمان الاستقرار الأسري للمرأة وتماسكها، وتمكينها، من المساهمة في التنميه، وتشكيل شراكة متكافئة في بناء مجتمع يعتمد على المنافسة المستدامة.

لقد لقيت المرأة باهتمام الحكومة في جميع المجالات، بما في ذلك الإسكان، إذ يحق للمرأة التقدم للحصول على خدمات الإسكان بصفتها ربة أسرة، كما اتخذت الحكومة خطوات مهمة لتطوير خطة عمل لتحقيق حماية المرأة من العنف، والتمييز، وتشجع تمكينها الاقتصادي. لقد أصدرت مملكة البحرين مجموعة من التشريعات الداعمة لحقوق المرأة، منها قانون الأسرة رقم (١٩) لسنة ٢٠١٧، والذي جاء لينظم أحكام الأسرة (الميراث) للجميع دون تمييز. في عام ٢٠١٨، تم إنشاء المحاكم الأسرية المتخصصة في حل النزاعات الأسرية لتحقيق الهدف الخامس من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين).

- **لجان تكافؤ الفرص في القطاع العام**

لقد كونت الجهات الحكومية ٤٥ لجنة لتكافؤ الفرص في القطاع الحكومي بعد صدور قرار ديوان الخدمه المدنية رقم (٤) لسنة ٢٠١٤.[٣٨] وتدمج هذه اللجان احتياجات المرأة في جميع مجالات العمل، باعتبارها جزء من تكافؤ الفرص ، وتعمل على تحقيق مبادئ تكافؤ الفرص بين جميع الموظفين، والمستفيدين، وفي تقديم الخدمات بالتنسيق مع المجلس الأعلى للمرأة. وتعلن اللجان عن رأيها حول الموضوعات المتعلقة بتعميم احتياجات المرأة وترسيخها كجزء طبيعي من مبدأ تكافؤ الفرص.

تضع لجان تكافؤ الفرص مجموعة من الضوابط والمعايير، حيث تهدف إلى تعميم احتياجات المرأة ، وتقوم بمتابعة تنفيذها، وتقديم الاستشارات بالتنسيق مع المجلس الأعلى للمرأة، وديوان الخدمه المدنية، في حالات الضرورة، ووفقًا لتخصصات ديوان الخدمه المدنية على النحو المبين في قواعده وأنظمته للمجالات التالية:

- دعم وتعزيز تكافؤ الفرص بين الموظفين، من حيث التوظيف، والتدريب، والمنح الدراسية، والتقدم الوظيفي، مع ضمان تعميم احتياجات المرأة العاملة.
- مراعاة احتياجات المرأة ، وعمل تكافؤ الفرص، عند وضع السياسات والخطط ، والميزانيات المتعلقة بالأجهزة الحكومية.
- انشاء والعمل على بناء قدرات العاملين، مع مراعاة تعميم احتياجات المرأة وترسيخها كجزء طبيعي من مبدأ تكافؤ الفرص.
- العمل على تحسين وضع ومكانة المرأة، وبيئة عملها داخل المؤسسات الحكومية، وتذليل العقبات حيث تواجهها.
- تعزيز جهود المجلس الأعلى للمرأة في دعم مبادئ تكافؤ الفرص، وإدماج احتياجات المرأة في برامج الجهات الحكومية، وفق الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية.
- العمل على تحقيق تكافؤ الفرص لجميع المستفيدين من الخدمات حيث تقدمها الجهات الحكومية.

- **<u>المساواة بين الجنسين في الدستور البحريني</u>**

نص الدستور البحريني على مجموعة من المبادئ حيث تتعلق بالمساواة بين المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة وقوانين حماية الأسرة، وأقر الدستور بكفالة حقوق الانسان والمرأة وتعزيز جهود المساواة بين الجنسين في مختلف الميادين.

- **الحق في المساواة في الدستور البحريني**

اشتمل الدستور البحريني المعدل لعام ٢٠٠٢ نصوصا وقوانين تنص على "مبدأ المساواة بين المواطنين، دون النظر لاعتبارات الجنس أو الأصل أو اللغة أو العقيدة مما حقق اعترافا مبدئيا بالتساوي بين الجنسين بين مواطني المملكة، بما يدعم فكر المواطنة ومبادئ الديمقراطية ويعزز ثقافة حقوق الانسان"، نصت المادة(٤) على أن (الحرية والمساواة والأمن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة)، كما تنص المادة(١٨) على (الناس سواسية في الكرامة الإنسانية ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة)، فضلا عما تضمنته الفقرة ب من المادة (٥) من المساواة الصريحة بين الرجال والنساء في جميع المجالات حيث تنص على أنه(تكفل الدولة للمرأة مساواتها بالرجال في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الإسلامية، ورسخت المساواة الدستورية مبادئ المواطنة حيث تجعل جميع مواطني البحرين يتمتعون بممارسة الحقوق والواجبات السياسية [٣٩].

اهتم واضعي الدستور البحريني بأن يكون في إطار الشريعة الإسلامية يعكس مدى حرص الدين على المساواة بين الرجل والمرأة، ويعكس حقائق منها: أهمية تحقيق الموازنة بين الثوابت الدينية، والثقافية للمجتمع، وكيفية حصول المرأة على حقوقها وضمانها، وكذلك مدى التزام القيادة السياسية بمبادئ المساواة بين الجنسين، ووجود الإرادة السياسية، لتنفيذ ذلك على أرض الواقع، عدم الخلط بين العادات والتقاليد الاجتماعية المكتسبة وما تضمنته مبادئ الشريعة الإسلامية.

عمل الدستور البحريني في إطار تعزيز مبادئ المساواة بين الجنسين على الجمع بين ثلاث مرتكزات، وهم الحرية والمساواة والأمن، باعتبارهما ركائز مهمة وتكميلية، لا يتم تنفيذ احداها بنجاح من دون الأخرى.

- **تطور وضع المرأة في الدستور البحريني**

لم يتطرق دستور عام ١٩٧٣ في البحرين إلى حقوق المرأة بشكل كامل ولم يتطرق إلى المشاركة السياسية، حيث تم التعامل مع المبادئ الخاصة بالمساواة بين الجنسين باعتبارها قاصرة على الرجال فقط ولم يكن للمرأة دور في مباشرة حقوقها السياسية انتخابا وترشحا، لم تحصل المرأة البحرينية على حق المشاركة السياسية والعمل في الحياة الدستورية الا في عام ٢٠٠٢ مع الدستور المعدل وهو المعتمد إلى الآن ، حيث نصت الفقرة(٥) من المادة رقم(١) على أن (المواطنين رجالا ونساء لهم حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق الانتخاب والترشح، وقد تضمن تلك المادة نصا صريحا ومباشرا يقر حق المرأة في المشاركة في مختلف الفعاليات ومنها الفعاليات السياسية، تطرق الدستور لأبعد من هذا حيث أعطى المرأة حق الترشح والانتخاب لعضوية المجالس النيابية والمجالس البلدية بما يحمله ذلك من تبعات من حيث قدرتها على طرح ومناقشة مشروعات القوانين وممارسة الأدوار الرقابية على السلطة التنفيذية والاضطلاع بعمليات التخطيط المحلي.

شهدت مملكة البحرين مؤخرا إعادة تنشيط وتدوير للمساواة بين الجنسين في إطار دعم دعائم الديمقراطية والمساواة بقيادة كل من الناشطات النسويات الصغار والكبار.

- **التوازن بين الجنسين في دولة البحرين**

إن تمكين المرأة والتوازن بين الجنسين ليسا مفاهيم حديثة وجديدة على المجتمع البحريني، حيث تمتعت المرأة في البحرين منذ فترة طويلة بالحقوق المدنية والسياسية. على سبيل المثال، في عام ١٩٢٦، أصبحت (سيدتان) أول معلمة ليس فقط في البحرين، ولكن أيضا في منطقة الخليج على نطاق واسع، وفي عام ١٩٢٨ تم إنشاء أول مدرسة ابتدائية عامة للفتيات في الجزيرة. أيضا في الستينيات، غامرت النساء العاملات في قطاعات البلدية والمصارف والطب، وفي السبعينيات انخرطن في مجالات الدبلوماسية والشرطة والجيش والرياضة.

لذلك عمل المجلس الأعلى للمرأة على إيجاد حلول وطرق، وأليات لتعزيز الجهود الداعمة من أجل تحقيق استراتيجية التوازن بين الجنسين في جميع المجالات ، والقطاعات في دولة البحرين، حيث تعد استراتيجية التوازن بين الجنسين، دليل عمل لواضعي السياسات، والاستراتيجيات من أجل العمل في إطارها وتعزيز ألية عملها، بما يضمن دمج فعال للمرأة البحرينية[٤٠].

ويعزز مبادئ تعزيز التوازن من خلال العدالة في توزيع الموارد من أجل تقليص الفوارق والفجوات حيث تؤثر على أوجه التوازن بين الجنسين على المستوى الوطني ، تتكون استراتيجية التوازن بين الجنسين على مجموعة من المحاور والأسس **وهي**:

- السياسات: وتعني ضرورة وجود السياسات اللازمة والملائمة حيث تشجع من تحقيق استراتيجية التوازن بين الجنسين، وبما يهيئ البيئة من خلال القوانين والسياسات وعدم وجود عوائق لتحقيق ذلك الهدف.
- الموازنات: ضرورة تحقيق فائض مالي من أجل دفع خطط الدولة للأمام وتنفيذها على الوجه الأكمل، وضرورية لدعم المبادرات، والجهود من أجل تحقيق الاستراتيجية.
- إدارة المعرفة: وتعني نشر ثقافة معرفة استراتيجية التوازن بين الجنسين Spreading a culture of knowing the gender balance strategy ونشر ثقافة التسامح، وضرورة توعية الناس بضرورة التوازن بين الجنسين ودور المرأة في المجتمع في دفع عملية التنميه للأمام، ودورها في اعداد الأسرة، لذلك المرأة مهمة مزدوجة فلابد من تقدير هذا.
- التدقيق والرقابة: وتعني من أجل ضمان تنفيذ استراتيجية التوازن بين الجنسين، لابد من التدقيق، والرقابة، والمتابعة، في ألية تنفيذها، وأخذ تقارير بصفة مستمرة عن المعوقات وأليات التغلب عليها وكيفية مواجهتها.

- قياس الأثر: وتعني التقويم المستمر لمعرفة مدى التقدم المستهدف ومردودات الاستراتيجية على مختلف فئات المجتمع ([٤١]).

ويتم قياس الأثر، ومدى التقدم المطلوب في استراتيجية التوازن بين الجنسين في مملكة البحرين عن طريق وضع منهجية قياس على المستوى الوطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين، وفي هذا الصدد أصدرت مملكة البحرين التقرير الوطني للتوازن بين الجنسين، ويأتي هذا التقرير في بشكل عام لتفعيل شق التدقيق والرقابة في النموذج الوطني، لإدماج احتياجات المرأة من خلال قياس مؤشرات محددة بهدف بيان الفجوات الكمية والنوعية في تحقيق التوازن بين الجنسين.

- **<u>أهداف التقرير الوطني البحريني للتوازن بين الجنسين</u>**

- التعرف على مدى كفاءة السياسات والتشريعات والخطط الوطنية في تحقيق مؤشرات الخطة الوطنية من أجل النهوض بالمرأة البحرينية، بما يرفع ويدعم من الوضع التنافسي للمرأة البحرينية، ويبين مدى جدوى الخطط والسياسات والاستراتيجيات وانعكاسها على الجانب الاقتصادي، ورفعة شأن الوطن، وتحقيق مردودات إيجابية.
- الوقوف على مدى إتمام مملكة البحرين للهدف المنشود وتعزيز مكانتها في الشرق الأوسط والعالم.
- يعمل التقرير على معرفة مدى التقدم المطلوب وتقييم التجربة بناء على : المجالات التخصصية حيث تم ادماج المرأة فيها مع الرجل، ومعرفة مدى ومقدار إنتاجية كل منهم، ومساهمته في الاقتصاد الوطني ومواقع صنع القرار.
- العمل على قياس عدد من المؤشرات متمثلة في ٦ مجالات تنموية وهي:

- الاقتصاد: ويعني مدى جدوى الاستراتيجية وانعكاس تمكين المرأة على المجال الاقتصادي هل أدت إلى زيادة الإنتاج أم العكس، أي أنه يهدف إلى معرفة جدوى السياسات اقتصاديا ومدى عودتها بالنفع على اقتصاد البلد القائم.

- صنع القرار: مدي جاهزية النساء لتولي المناصب العامة والقيادية، ومدى خبراتهم في القيادة، ومدى الاعتماد عليهم في مراكز صنع القرار.
- التعليم: بحيث يهدف الى التعرف على مدى ارتفاع مؤشرات مستوى وجودة التعليم ودور المرأة فيه ومدى استفادتها منه.
- الصحة
- الاستقرار الاجتماعي
- المجتمع المدني.

- **<u>جهود حكومة البحرين من أجل النهوض بالمرأة</u>**

لقد أصبح العمل على النهوض بحقوق المرأة من الأمور الاساسية للمبادرات الوطنية في البحرين. في عام ٢٠٠١، حيث أطلق الملك حمد بن عيسى آل خليفة مشروع إصلاحي عزز حقوق الإنسان ، والحريات والمساواة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز على أساس الجنس، أو الدين، أو الأصل، أو المعتقد، فضلا عن انه شاركت النساء في إصدار ميثاق العمل الوطني، وهو وثيقة طرحها الملك عام ٢٠٠١ للحكم الدستوري، وقد مارسوا حقهم في التصويت والترشح لأول مرة في الانتخابات النيابية حيث أجريت عام ٢٠٠٢، طبقا للدستور المعدل آنذاك بما يعكس الإرادة نحو تمكين المرأة وتسخير كافة مقومات الدولة لذلك حيث تم تعديل الدستور وإصدار القوانين اللازمة لتحقيق ذلك[٤٢].

وأصدرت مملكة البحرين الخطة التنموية ٢٠٣٠ لتهدف إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء، والفتيات بدون النظر لأي اعتبارات تخص العمر، أو العرق، أو الموقع، أو الوضع الاقتصادي، لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في خطة ٢٠٣٠، وكذلك المتعلقة بالهدف الخامس من أهداف التنميه المستدامة (المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) ويتطلب ذلك جهدا مشتركة [٤٣].

يوافق يوم ١ ديسمبر 1st of December من كل عام عيد المرأة البحرينية ويعتبر تقديرا واجلالا لمكانة المرأة البحرينية، وحيث تزامنت أولى مناسباته في العام ٢٠٠٨ مع الذكرى الثمانين على بدء التعليم النظامي للمرأة ، أثناء الاحتفال بمناسبة الذكري ٢١ على تأسيس المجلس الأعلى للمرأة ، أعلن المجلس عن هوية يوم المرأة البحرينية للمرحلة المقبلة وحيث ستكون جامعة وشاملة للإنجازات المتجددة لنساء البحرين تحت مظلة شعار المناسبة الرئيسي (قرأت- تعلمت – شاركت) وهو شعار ينطلق من عراقة البدايات الأولى والمبكرة للمرأة البحرينية الأولى والمبتكرة للمرأة البحرينية(٤٤).

عملت حكومة مملكة البحرين على التمكين السياسي للمرأة البحرينية، من خلال رفع الوعي والمعرفة، بقضية المشاركة السياسية للمرأة لدى قطاعات الجمهور المختلفة، والتأكيد على أهمية تفعيل الدور الإيجابي للإعلام ، وكسب تأييده في دعم مشاركة المرأة، عبر وسائل الاعلام المختلفة، تفعيل التعاون مع جميع المؤسسات المعنية بمشاركة المرأة سواء على الصعيد الرسمي أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات نسائية أو سياسية أو شبابية من أجل تشجيع ودعم مشاركة المرأة ، وأيضا قامت الحكومة بتقديم عدد من البرامج التدريبية للمرأة المرشحة، بقصد زيادة تأهيل وتمكين المرأة سياسيا، وتزويدها بالثقافة القانونية الموجودة واكسابها القدرة والثقة على الحوار في المحافل المحلية والعامة.

وفي هذا السياق تم عقد العديد من الملتقيات حول رؤية الشباب في مشاركة المرأة سياسيا، ولنشر الوعي بين الشباب، ونشر ثقافة تمكين النساء، والمساواة بين الجنسين، وذلك بهدف الوقوف على رؤية الشباب البحريني لمفهوم المواطنة Citizenship الكاملة نصا وممارسة، وتطلعاته في كيفية تحقيق ذلك، وكذلك الوقف على رأي الشباب في الأسباب حيث تحول دون مشاركة المرأة في مجالات الحياة العامة Public Life حيث تكون مرتبطة بصناديق الاقتراع، بحيث تعكس رؤية المملكة في نشر هذه الثقافة بين الشباب بحيث يتم الاعتماد عليهم في وضع خطط واستراتيجيات، وتهدف قيادة المملكة إلى الوقوف بجانب الشباب والعمل على تفهم أهمية المشاركة السياسية، استنادا إلى مبادئ المساواة، والعدالة، وتكافؤ الفرص، وتحفيز الشباب لفهم وممارسة، دورهم

المستقبلي كقادة للتغيير الإيجابي، وذلك من أجل تمهيد طريق المشاركة الكاملة، والعادلة، وحيث تنطلق من قناعة مجتمعية بذلك(٤٥).

النتائج:

نستخلص مما سبق ذكره في هذا الفصل أن قضايا المرأة متشابكة بشكل كبير جداً في جميع المجالات، لذلك لا بد من معالجتها من خلال العمل على وضع نهج متكامل من أجل العمل على تحقيق تنمية مستدامة حقيقية والعمل على إحلال الأمن المجتمعي والرخاء في الوطن العربي، وبالنظر إلى المنطقة العربية فنجد أن معظم الدول العربية تهتم بقضية المساواة بين الجنسين Gender Equality وتضعها على رأس أولوياتها، فنجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة حافظت على صدارتها بين دول المنطقة خاصة فيما يتعلق بسد الفجوة بين النوعين وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وبالنسبة للمرأة في دول مجلس التعاون الخليجي فإن المشاركة السياسية من الحقوق المهمة حيث حصلت عليها مع بدء تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ كتوجيه من قبل القيادات السياسية حيث اقترحت بضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار في الوظيفة العامة. ونظراً لهذه المشاركة من أهمية في تمكين المرأة، وإزالة المشكلات من طريقها، الأمر الذي يخدم التنمية المستدامة ويعزز السياسات الوطنية في كل بلد، ويقود الدول إلى المزيد من الازدهار، فإن معظم دول الخليج قد اتخذت إجراءات واضحة لتمكين المرأة سياسياً، وخصوصاً أن هذا التمكين يعتبر من وسائل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ لأنه الوسيلة للتعبير عن مجمل القضايا العامة، وجعل المرأة شريكاً رئيساً في صياغة القرار العام.

ومن الملاحظ انه قد اتبعت كل من دولة الإمارات العربية ومملكة البحرين ودولة الكويت خططها التنموية لتحقيق المساواة بين الجنسين على نهج قائم من مسألة حقوق الإنسان، كما تحتاج دولة الكويت الكثير من الدعم الإعلامي لمساندة المرأة في مسألة التمثيل السياسي، حيث تعتبرالاقل تمثيلا مقارنة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وأخيرا من الملاحظ بشكل عام الاهتمام الشديد من دولة

الإمارات العربية المتحدة بتنفيذ استراتيجتها لتحقيق الهدف الخامس "المساواة بين الجنسين" ويليها مملكة البحرين ثم دولة الكويت.

قائمة المراجع:

)[1] Sheikha Mohamed, Political participation in the united Arab Emirates, Arab forum, Education and Prospects for Partnership in the light of the Millennium Development Goals, Egypt, 2005, p 6.

) [2] Muna Ali, Emirati women and representative representation in the UAE, college of Arts, university of Sharjah, Vol 138, Humanities and social sciences, united Arab Emirates, 2021, P16.

([٣]) التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، ٢٠١٧، ص ٣٣.

([٤]) ماسيمو توماسولي، الديمقراطية والمساواة بين الجنسين: دور الأمم المتحدة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد، ٢٠١٣م، ص ١٢.

) [5](Zeynep N.Kaya, Have Efforts for women's Political participation in Kuwait failed?, Blogs. Ise.ac.uk, available at: https://blogs.lse.ac.uk/ date of entry: 31-12-2022.

([٦]) المرأة الكويتية أساس المجتمع وشريكة الرجل في التنميه والتطور الحضاري ورؤية الكويت في عام ٢٠٣٥م، وكالة أنباء السعودية، السعودية، ٢٠٢٢م متاح على: https://www.spa.gov.sa/ تاريخ الدخول ٣١- ١٢-٢٠٢٢م.

([٧]) لمحة موجزة عن تجربة الكويت في تنفيذ منهاج بيجن+١٠، الأمم المتحدة، الكويت، متاح على: https://www.un.org/ تاريخ الدخول ٣١-١٢-٢٠٢٢م.

([٨])ألمي حسون، مجلس الأمة الكويتي: لماذا لم ينتخب الكويتيون أي امرأة لتدخل مجلس الأمة؟، BBC News ٢٠٢٠، متاح على: https://www.bbc.com/ تاريخ الدخول ٢١-١٢-٢٠٢٢م.

([٩]) الكويت تتخذ خطوات واعدة نحو تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، البنك الدولي ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ٢٠٢٢، https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/kuwait-taking-promising-steps-towards-womens-empowerment-gender-equality

(١٠) بيان نهاية مهمة الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة الى دولة الكويت، الأمم المتحدة، مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ١٥ ديسمبر ٢٠١٦، https://www.ohchr.org/ar/statements/2016/12/end-mission-statement-working-group-issue-discrimination-against-women-law-and?LangID=A&NewsID=21037

(١١) انظر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، »بيان نهاية مهمة الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة إلى دولة الكويت، ١٥ ديسمبر ٢٠١٦ : على الرابط: https://ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21037&LangID=A

(١٢) النتائج الكاملة للدوائر الانتخابية في دولة الكويت، جريدة الأنباء الكويتية، على الموقع https://www.alanba.com.kw/elections/default.aspx

(١٣) نسبة المقاعد حيث تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (%) - Kuwait، الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/SG.GEN.PARL.ZS?locations=KW

(١٤) تقرير حول حقوق المرأة في دولة الكويت، المقدم إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الجمعية الكويتية لحقوق الانسان، الكويت، ٢٠١٣م، ص ١٣.

(15) Joud Almarar, Mudhawi list: Advocating for Kuwaiti Women in politics, the Arab gulf states institute in Washington, Washington, available at: https://agsiw.org/ date of entry: 31-12-2022.

(16)Marwa Shalaby, Women's Political Representation in Kuwait: An Untold Story, Women's Right in the middle east, Rice university baker institute for public policy, Washington, P50.

(١٧) سعادة يوسف، الإمارات نموذج ريادي في تمكين المرأة في كافة المجالات، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٩م.

(١٨) أحمد نصير، المرأة الإماراتية تعيش أزهى عصورها، العين الإخبارية، الإمارات، ٢٠٢١، تاريخ الدخول: تاريخ الدخول ٣٠-١٢-٢٠٢٢م. https://al-ain.com/

(19) Women's Day, 2015, https://u.ae/en/information-and-services/social-affairs/women

(٢٠) المرأة الإماراتية، هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، https://u.ae/ar-ae/information-and-services/social-affairs/women

(٢١)نسبة المقاعد حيث تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (%) – الإمارات العربية المتحدة، الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/SG.GEN.PARL.ZS?locations=AE

(٢٢) تمكين المرأة الإماراتية.. تجربة ثرية بالإنجازات، وكالة أنباء الإمارات، ٢٠٢٠

(٢٣) المرجع السابق

(٢٤) انتخابات المجلس الوطني الاتحادي: التجربة الديمقراطية الرابعة في مرحلة التمكين، درع الوطن، الإمارات، متاح على: http://nationshield.ae/index.php/home/details/files

(25) Farah Kader, Understanding the role of UAE women in government, 2016, available on: https://www.adhrb.org

(26) UN Women applauds UAE President's decision to increase Emirati women's representation in federal National Council to 59 percent, UN Women, IKNOWPOLITICS, available on: https://www.iknowpolitics.org

(27) UAE: Greater Progress Needed on Women's Rights, Human Rights Watch, 2021, available at: https://www.hrw.org/ date of entry 30-12-2022.

(28)Afra Alhameli, Women in the UAE have achieved a lot in 50 years,2021, available at: https://www.thenationalnews.com/ date of entry 30-12-2022.

٢٩ منى الحمودي، الإمارات في المراتب الأولى عالميا بمؤشر المساواة بين الجنسين، موقع البيان، ٢٠٢١، متاح على الرابط: https://www.albayan.ae/uae/golden-jubilee/2021-07-09-1.4203814 تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١٢/٢٩.

٣٠ المرجع السابق

٣١ المرأة والمشاركة السياسية في دولة الإمارات، نشرة إلكترونية صادرة عن وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، متاح على الرابط: https://www.mfnca.gov.ae/ar/media/altamkin-newsletter-content/women-and-political-participation-in-the-uae/تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/١٢/٢٩.

(٣٢) استراتيجية التوازن بين الجنسين لدولة الإمارات ٢٠٢٦، متاح على الرابط: https://u.ae/ar-ae/information-and-services/social-affairs/gender-equality/gender-balance تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١٢/٢٩.

(٣٣)دليل التوازن بين الجنسين، خطوات عملية للمؤسسات في الإمارات العربية المتحدة، متاح على الرابط التالي file:///C:/Users/esra/Downloads تاريخ الخول ٢٠٢٢/١٢/٢٩

(٣٤) المساواة والعدالة الاجتماعية للمرأة البحرينية، دليل المعلومات البحريني، متاح على الرابط: https://www.bahrain.bh/new/ar/humanrights-women_ar.html تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١٢/٣١.

(٣٥) برنامج المشاركة السياسية للمرأة ، المجلس الأعلى للمرأة، متاح على الرابط: https://www.scw.bh/ar/InformationCenter/Pages/deefault.aspx تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١٢/٣١.

(٣٦) نسبة المقاعد حيث تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (%) - Bahrain، الاتحاد البرلماني الدولي، مجموعة البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/SG.GEN.PARL.ZS?locations=BH

(٣٧) الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (٢٠١٣-٢٠٢٢)، الخطة الوطنية، المجلس الأعلى للمرأة، https://www.scw.bh/ar/AboutCouncil/NationalPlan/Pages/default.aspx

(٣٨) تعليمات الخدمه المدنية رقم (٤) لعام ٢٠١٤ بشأن إنشاء لجنة تكافؤ الفرص بالجهات الحكومية، ديوان الخدمه المدنية، مملكة البحرين، https://www.csb.gov.bh/ar/civil-service-legislation/csb-in-effect/instructions/ins-04-2014.html

(٣٩) الميثاق والدستور يؤكدان مشروعية حقوق المرأة البحرينية، جريدة الوطن، منشور بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١٣ متاح على الرابط: https://alwatannews.net/Bahrain/article تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١٢/٣١

(40) Adhrb staff, Report: women rights in Bahrain.. postponed dreams, available on: https://www.adhrb.org/2022/01/report-womens-rights-in-bahrain-postponed-dreams/, date of accession 31/12/2022.

(٤١) التوازن بين الجنسين، المجلس الأعلى للمرأة البحريني، متاح على الرابط: https://www.scw.bh/ar/WomenNeeds/Pages/default.aspx تاريخ الخول ٢٠٢٢/١٠/٣١.

([42]) Sonya Jahani, Bahrain's comprehensive approach to advancing women in business, enheduanna, a of, , a blog of the middle east womens initiative, 8, mars, 2022, available on: date of accession https://www.wilsoncenter.org/blog-post/bahrains-comprehensive-approach-advancing-women-business, date of accession,31/12/2022

([٤٣]) الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين، تمكين النساء والفتيات، وزارة العمل، متاح على الرابط: https://www.mlsd.gov.bh/en/sdg/sdg5 تاريخ الخول ٢٠٢٢/١٢/٣١.

([٤٤])المجلس الأعلى للمرأة يعلن عن هوية يوم المرأة البحرينية، وكالة أنباء البحرين، متاح على الرابط
https://www.bna.bh/2022.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDpHtxMQmQqzVhVU1J4b8TF0%3D تاريخ الدخول ٢٠٢٢/١٢/٣١.

([٤٥]) برنامج التمكين السياسي للمرأة البحرينية، المجلس الأعلى للمرأة متاح على الربط: https://www.scw.bh/ar/MediaCenter/Publications/PoliticalEmpowermentPublications/tamkeen2010-2014.pdf/ تاريخ الدخول: ٢٠٢٢/١٢/٣١.